



وزارة البيئة

الاجتماع التحضيري حول القضايا البيئية والاولويات الاقليمية للمنتدى العربي حول التنمية المستدامة
«تجربة الاردن في التقارير الطوعية 2017»

فندق سمير اميس – القاهرة / جمهورية مصر العربية
23-24/4/2017



المحتوى



مقدمة

أولاً التحول نحو الاقتصاد الأخضر وأنماط إنتاج واستهلاك مستدامين

ثانياً التغير المناخي

مقدمة

قطاع البيئة: الانتاج والاستهلاك المستدامين والاقتصاد الاخضر، والتغير المناخي

- التزم الاردن بتقديم تقرير وطني طوعي خلال المنتدى رفيع المستوى حول التنمية المستدامة والذي سيعقد بنيويورك خلال الفترة 11-19/7/2017.
- فيما يتعلق بقطاع البيئة فقد تم الاتفاق من قبل أعضاء اللجنة العليا للتنمية المستدامة على عرض الالتزامات الطوعية المتعلقة بالانتاج والاستهلاك المستدامين والاقتصاد الاخضر، وكذلك التغير المناخي.



الوضع الحالي

- قامت وزارة البيئة بالعديد من الخطوات النوعية الهامة في هذا المجال والتي تتلخص بما يلي:
 - القيام بدراسة استكشافية شاملة في العام 2011 وبالتعاون مع برنامج الامم المتحدة للبيئة من أجل تحديد القطاعات التي ينبغي استهدافها خلال عملية التحول نحو الاقتصاد الأخضر, بالإضافة الى الحصول على بعض المؤشرات الرقمية للأثر المترتب على التحول نحو هذا التوجه العالمي.
 - تم المصادقة على قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص رقم (31) لسنة 2014، وتأسيس وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
 - تم إصدار قرار من قبل مجلس الوزراء في عام 2014 بتشكيل اللجنة العليا للاقتصاد الأخضر, كما تم أيضاً الموافقة على تأسيس وحدة الاقتصاد الأخضر في وزارة البيئة.
 - قامت الحكومة وعن طريق جهات عالمية متخصصة بدراسة آليات تحفيز القطاع المالي لزيادة الاستثمار في المشاريع الخضراء.
 - تم اعتماد الأردن كعضو في المعهد العالمي للنمو الأخضر عام 2013.

الوضع الحالي

- تم توقيع مذكرة تفاهم بين الحكومة ممثلة بوزارة البيئة والمعهد العالمي للنمو الأخضر في يناير 2015.
- تم الانتهاء من اعداد الخطة الوطنية للنمو الأخضر والتي تم اعتمادها في يناير 2017 من قبل مجلس الوزراء كوثيقة وطنية.
- تم بعام 2015 الانتهاء من اعداد استراتيجية وخطة عمل وطنية للإنتاج والاستهلاك المستدامين للأعوام 2016-2025، في قطاعات النقل، النفايات، والزراعة/الأغذية.
- اعداد مسودة مشروع القانون الاطاري لادارة النفايات ورفعته لمجلس الوزراء الموقر بتاريخ 28/8/2016 للسير باجراءات اقراره.
- تنفيذ أعمال البنية التحتية في موقع مكب النفايات الخطرة في سواقة، والبدء بالتحضير لطرح عطاء دولي لإنشاء وحدات متكاملة لمعالجة النفايات الخطرة وعلى مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP).

أهم التحديات

- النقص في آليات التمويل المناسبة.
- عدم وجود التشريعات الملائمة التي تدعم النمو الأخضر.
- الفجوة وضعف الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- ضعف البنية التحتية للقطاعات الرئيسية مثل النقل والطاقة.
- العوامل السياسية والأمنية المحيطة.

الأهداف المرجو تحقيقها بحلول عام 2030

- التحول نحو الاقتصاد الأخضر في القطاعات الستة المستهدفة: الطاقة بشقيها الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، المياه، النفايات، النقل، الزراعة، والسياحة.
- التحول نحو انماط انتاج واستهلاك مستدامة في القطاعات الثلاثة المستهدفة: النفايات، النقل، والزراعة/الاغذية.



السياسات والاجراءات لتحقيق الاهداف

- تحسين البيئة الاستثمارية لمشاريع النمو الأخضر.
- تنمية ورفع قدرات الصناديق الوطنية التي تحفز استقطاب الدعم الخارجي لتنفيذ المشاريع.
- العمل على تطوير منظومة التشريعات الحالية لتسهيل الاجراءات المتعلقة بتنفيذ المشاريع.
- زيادة فعالية مشاركة القطاع الخاص في تطوير وتنفيذ المشاريع.
- دعم تطبيق التكنولوجيات الخضراء.
- التخلص من النفايات الصلبة بصورة آمنة وفي مكبات مؤهلة.
- ايجاد منظومة خاصة بالفرز واعادة الاستخدام والتدوير.
- تطوير نظام متكامل لادارة النفايات الخطرة وفقاً للمعايير الدولية.

ثانياً التغير المناخي

الوضع الحالي

- قامت وزارة البيئة بالعديد من الخطوات النوعية الهامة في هذا المجال والتي تتلخص بما يلي:
 - تم تقديم وثيقة المساهمات المحددة وطنياً (NDCs) الى سكرتارية الاتفاقية الاطارية لتغير المناخ في ايلول 2015.
 - تم اصدار سياسة التغير المناخي للمملكة الاردنية الهاشمية للأعوام 2013-2020.
 - تشكيل اللجنة الوطنية للتغير المناخي والتي تم تشكيلها بقرار من مجلس الوزراء الموقر برئاسة معالي وزير البيئة.
 - اعداد تقرير البلاغات الوطنية الأول والثاني والثالث بموجب اتفاقية التغير المناخي.
 - انضمام الأردن الى الشراكة من أجل جاهزية السوق (PMR) الخاص بالإستعداد لإقتصاديات السوق في التغير المناخي.
 - يتم العمل حالياً على اعداد تقرير انبعاثات غازات الدفيئة في الاردن كل عامين (BUR).

ثانياً التغير المناخي

أهم التحديات

- النقص في آليات التمويل المناسبة.
- توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع المتعلقة بقضايا التخفيف والتكيف مع ظاهرة التغير المناخي.
- توطين التكنولوجيات الخضراء الرفيعة بالبيئة.
- بناء القدرات الوطنية في مجال اعداد مقترحات المشاريع بما يتوافق مع متطلبات الجهات المانحة.

ثانياً التغير المناخي

الأهداف المرجو تحقيقها بحلول عام 2030

تنفيذ متطلبات اتفاقية باريس الخاصة بالتغير المناخي وذلك بتقليل الانبعاثات بنسبة %14 حتى عام 2030، كما يلي:

- ✓ 1.5% مساهمات غير مشروطة بتوفر التمويل بكلفة (0.5) مليار دولار أمريكي.
- ✓ 12.5% مشروطة بتوفر التمويل بكلفة تقارب (5.2) مليار دولار أمريكي.



ثانياً التغير المناخي

السياسات والاجراءات لتحقيق الاهداف

- اعداد خطة وطنية للتكيف مع ظاهرة التغير المناخي مع نهاية عام 2018.
- اعداد استراتيجية تمويلية لجذب التمويل لتنفيذ المشاريع الواردة في وثيقة المساهمات الوطنية للتكيف والتخفيف من ظاهرة التغير المناخي مع نهاية عام 2018.
- جذب التمويل لتنفيذ المشاريع الواردة في وثيقة المساهمات الوطنية للتكيف والتخفيف من ظاهرة التغير المناخي من خلال تنفيذ (73) مشروعاً في القطاعات ذات الاولوية مثل قطاع الطاقة، النقل، ادارة النفايات، الصناعة، المياه، والزراعة مع نهاية 2030.
- تطوير نظام مراقبة وابلغ وتحقق (MRV System) مع نهاية عام 2018 لحصر انبعاثات غازات الدفيئة ومدى التقدم المحرز في التخفيف منها.
- تطوير التشريعات اللازمة ومنها اعداد نظام التغير المناخي مع نهاية عام 2018.